الملتقى الدولي الأول

الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل

المركز الجامعي غرداية

يومي 23–24 فيفري 2011

مداخلة بعنوان:

الاقتصاد العالمي العادل

مالك بن نبي نموذجا

إعداد وتقديم

د.شعيب شنوف –جامعة بومرداس

Chennouf.net@voila.fr

أ.مداني عصمان –جامعة الأغواط

الاقتصاد العالمي العادل مالك بن نبي نموذجا

مقدمة : كما يستبدل الثوب القديم تستبدل الأمم الأفكار التي انحطت بسببها وبذلك تتجسد الحركية الاقتصادية بتغير الإنسان نفسه وخصوصا عندما يدرك معنى جديد لوجوده في الكون باعتبار الإنسان هو محور الحضارة وعليه فآي تفكير في مشكلة الإنسان هو في الأساس تفكير في مشكلة الحضارة وأي تفكير في مشكلة الحضارة ، هو في الأساس تفكير في مشكلة الثقافة و أي تفكير في مشكلة الثقافة،هو في الأساس تفكير في مشكلة التربية وأي تفكير في مشكلة التربية هو تفكير في مشكلة المنهج وأي فراغ لا تملاه أفكارنا ينتظر أفكار معادية لنا.

فالنخبة المثقفة في الميدان الاقتصادي عندنا حاولت معالجة المشاكل الاقتصادية على أسس علم الاقتصاد الذي أنجب آدم سميت وكارل ماركس ، لذا فإن هذه النخبة وقفت مجرد موقف اختيار وتفضيل بين ليبرالية الأول ومادية الثاني، وكلاهما لم ينفع مجتمعاتنا لأنهما قامتا على قاعدة معادة اجتماعية خاصة بالغرب وغربية عن مجتمعنا من حيث التراكيب الذهنية والمعادلات الاجتماعية.

1- مشكلة الدراسة

لماذا مالك بن نبي ؟ ماذا يمكن أن يقدم لنا مالك بني اليوم؟ كيف يمكن تجديد أفكار مالك بن نبي وإسقاطها على الواقع لمواجهة إفرازات العولمة؟ وهل يعتبر مالك بني مفكرا اسلامويا؟ كيف يمكن التوفيق بين معادلة إنسانية معينة خاصة بالبلدان المختلفة وبين المعادلة الاقتصادية ؟ كيف يمكن معالجة تسلط العملة على المادة الأولية ؟ ماهو دور الإنسان في التنمية؟ ماذا يجب أن نغير في النفس البشرية ؟ ما هي الوسائل و المناهج التي نستخدمها في هذا التغيير؟ ما هو السبب الرئيسي الذي يهدف إليه تغيير كهذا؟

2- فرضيات الدراسة: الحركية الاقتصادية ليست هي هذه النظرة أو تلك الخاصة بعلم الاقتصاد بل هي مرتبطة بجوهر اجتماعي معين.

لماذا مالك بن نبي ؟ إن البناء الفكري لأي مفكر أو عالم لا يبدأ من الفراغ، فلابد من مؤثرات ثقافية واجتماعية، أو سياسية، أو بعض الأعمال الفكرية التي تساهم في هذا التفكير

ومن خلال مذكرات شاهد القرن [1]، نجد أن هناك مواقفا صادفت مالك بن نبي في طفولته وشبابه كان لها أثر بالغ في حياته الفكرية ، كما أن هناك العديد من الأعمال الفكرية التي تركت بصمتها في فكره فمنذ مرحلة الدراسة الثانوية بدأت الصياغات الأولى لفكره تأخذ اتجاهين الارتباط بالإسلام وتراثه من جهة والانفتاح على الحضارة الغربية وعلومها من جهة أخرى.

ويعتبر التراث الغربي الإسلامي و منابعه الباعث الروحي الذي يمثل الأساس الأول في التكوين مالك بن نبي، و من بين المؤلفات التي أثرت في فكره، مقدمة ابن خلدون، حيث استمد من نظريته عن دور الحضارة وعن التغير الاجتماع من دور الدولة عند ابن خلدون وإن اختلف عنه[2] كما قرأ لجون ديوي كتابه، كيف نفكر؟ وأطلع على كتابات المستشرقين عند الإسلام مثل كتاب، أوجين يونغ " الإسلام بين الحوت والدب " كما كان لأرلوند توينبي في مؤلفه عن دراسات التاريخ مع إشبنجلر تأثيرا كبيرا في فكر مالك بن نبي وفي تحليلاته عن الحاضرة ، وهماك من يرى أنه تأثر بفكرة التعارض عن هيجل[3].

كما كان لقراءاته المتنوعة أثر في تفكيره ، ودراسته للعلوم التطبيقية في فرنسا أيضا كان لها الأثر في كتابته ، فأصبحت دقيقة الأفكار و المحدد الألفاظ والصيغ، وافية المعاني والدلالات، بحيث كان يحلل كل موضوع كان يدرسه إلا عناصره الأولى ، ثم بقوم بإعادة تركيب العناصر من جديد أضف إلى ذلك تنقلاته بين الجزائر وفرنسا وسفره إلى العديد من البلدان العربية والأوروبية وإطلاعه على عمق الحضارة الغربية .

---

[1] مالك بن نبي ، مذكرات شاهد للقرن، دمشق: دار الفكر،1984.
[2] مالك بن نبي، مرجع سابق ، ص 31.
[3] نورة خالد سعد، التغير الاجتماعي في فكر مالك بن نبي ، أطروحة دكتورة ، الدار السعودية للنشر والتوزيع ، 1996، ص :13.

كما التقى بعدة شخصيات عالمية ، فعندما زار غاندي باريس سنة 1948م التقى به مالك بن نبي وأعجب بسياسته ، هذه المؤثرات طابعها الاجتماعي والثقافي والإيديولوجي قد ساعدت على توضيح أبعاد شخصية مالك بن نبي المحيط بكل قضيا عصره، اجتماعية كانت أو اقتصادية، دولية أو محلية .

وقد استفاد مالك بن نبي من التقلبات التي عاشها من تخصص لآخر، ومن مجتمع إلى آخر ومن حضارة إلى أخرى ومن تيارات فكرية المتفاعلة أحيانا متناقضة أحيانا أخرى، ومن القراءات النقدية الواعية لإنتاج عصره.

وفي هذه الظروف عاش مالك بن نبي في الفترة الممتدة من سنة 1905 إلى 31 أكتوبر 1973م تاريخ وفاته ، حدث في هذه الفترة أحداث كبرى في العالم فقد عاش الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929م وظهور الفكر الاقتصادي الكينزي وإنشاء منظمات دولية ومؤسسات مالية هامة كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي.

و في نفس الفترة قام مالك بن نبي بعدة زيارات من أجل البحث في أوروبا والعالم العربي وعلى ضوء مؤتمر باندوغ سنة 1955 أصدر كتاب الفكرة الإفريقية الأسيوية الذي طرح فيه فكرة إنشاء اقتصاد أفروأسيوي فعال لمواجهة العالمية، لأن مالك بن نبي كان يرى أن العالم يتجه نحو العالمية على عكس ما ذهب إليه فوكوياما عندما تكلم عن نهاية التاريخ [4].

عاش مالك بن نبي في فترة شهدت أحداثا كبيرة في تاريخ الجزائر [5] وتاريخ البلدان العربية ، فقد سقطت الخلافة العثمانية واحتلت فرنسا الجزائر وبسطت هيمنتها على تونس وال أما في الميدان الصناعي ، حارب الاستعمار سياسة

---

[4] المرجع السابق، ص: 11.

[5] نورة خالد السعد ، التغير الاجتماعي في فكر مالك بن نبي ، أطروحة دكتورة ، ص 9.

التصنيع بقوة من أجل إبقاء الجزائر سوقا مفتوحة لمنتجات الصناعة الفرنسية ، ما عدا صناعة الخمور وبعض الصناعات الغذائية .

والشيء الأهم هو أن مالك بن نبي تنبأ بسقوط الاشتراكية في سنة 1955 وتكلم عن النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يتكون من محور وشنطن-موسكو وهو يمثل القارة الاقتصادية الشمالية من جهة ، ومحور طنجا-جاكرتا وهو يمثل القارة الاقتصادية الجنوبية من جهة ثانية . وعلى هذا الأساس اقتراح المشروع البديل لبناء اقتصاد موحد.

القسم الأول-نظرة مالك بن نبي :للاقتصاد-التنمية- الاستثمار

أولا- مفهوم الاقتصاد من منظور مالك بن نبي :

إن الاقتصاد في فكر مالك بن نبي، ليس فقط علما نتعلمه أو منحنيات بيانية و أرقام نتلاعب بها لأغراض ديماغوجية ، ولكنه قبل كل شيء وعيا واستعدادا فكريا وسلوكيا أو بكلمة واحدة ثقافة ، إن الاقتصاد ليس خارجا عن ذات الإنسان ، بل هو جزء من جوهره وذاته ، انه النتيجة الأساسية الأولى للظاهرة الاجتماعية و الآلية التشاركية و الترابطية و هو الصيغة النهائية الكاملة لعملية تداخل العلاقات الإنسانية لحظة التبادل بين البشر بهدف ضمان مصلحة كل فرد وللمحافظة على مصلحة الجميع ، انه تراكيب ذهنية قبل أن تكون مسألة مواد أولية أو مال أو تكنولوجيا أو حصص في السوق .[6]

إن الشيء الذي يمنع وسيحول دائما دون تقدم الدول المتخلفة هو بالتحديد عدم التوافق بين التراكيب الذهنية التي يحملون منذ عهد ما بعد الموحدين رغم بلائها وعجزها عن إحداث الحركية الاقتصادية ، وبين بنى اقتصادية لن تكون فعالة ومنتجة إلا إذا توفر كل واحد على قيمة الحس المشترك و أدرك انه عنصر داخل حركية جماعية مثله في ذلك كمثل عازف داخل جوق موسيقي ،

---

[6] شنوف شيعب ، الحركية الاقتصادية في البلدان النامية عند مالك بن نبي وتحديات العولمة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1994-2000 ،

إن إهمال علماء الاقتصاد ورجال السياسة لمدلول مفهوم المعادلة الاجتماعية الخاصة بكل شعب في ظروف معينة قد أدى إلى الورطة و إضاعة الوقت و الاستدانة وتفويت فرص تاريخية خلال العقود الأخيرة .

لكن كان الاعتقاد سائدا، إن الإقلاع الاقتصادي ما هو إلا مسالة أموال ومخططات وتعاون دولي متجاهلين أن التراكيب الذهنية لهؤلاء و المعادلات الاجتماعية لأولئك لم تكن على الدوام قابلة للتبادل وان الأفكار و الذهنيات ليست من طبيعتها الحياد كما هو الشأن بالنسبة لعوامل الإنتاج ذات الجوهر المادي البحت كرؤوس الأموال و المواد الأولية و العتاد .

يرى مالك بن نبي أن القضية ليست قضية اختيار بين الليبرالية والمادية وإنما كانت القضية ولازالت قضية تطعيم ثقافي للمجتمع الناشئ، يمكنه من خلال هذا التطعيم أن يستخدم إمكانية الذهنية والجسمية.

إن النشاط الاقتصادي هو ما يسمى بعلم البيئة وهو يدرس العلاقة بين الطبيعة والإنسان وهو الذي يحدد المستلزمات الخاصة بنشاطه الاقتصادي [7] فالحركية الاقتصادية إذا ليست هي هذه النظرة أو تلك الخاصة بعلم الاقتصاد بل هي مرتبطة بجوهر اجتماعي معين ، وبصفة عامة يمكن للفرد في هذا الإطار أن ينشط على أساس معادلة اجتماعية تؤهله إلى إنجاح أي مخطط تنموي ، وعليه يرى مالك بن نبي أنه يجب أولا عل المهتمين بالاقتصاد أن يتخلصوا نمن الجوانب المذهبية في الأذهان ومن الجوانب التنظيمية التي تكتسبها القضية الاقتصادية بصفتها وسائل إدارة إشراف و رقابة. [8]

ويؤكد مالك بن نبي أن الاقتصاد مهما كانت نوعيته المذهبية فهو تجسيد للحضارة وهذا التجسيد الوظيفي يحمل للحضارة جانبين جانب معنوي هو إرادة تحرك المجتمع نحو تجديد مهماته وجانب مادي هو إمكان يضع تحت تصرف المجتمع الوسائل الضرورية للقيام بهذه المهمات ، فإذا توفرت الإرادة يمكن إيجاد الإمكان

---

[7] بن أشنهو عبد اللطيف ، مدخل إلى الاقتصاد السياسي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1981م ، ص: 73 .

[8] شنوف شيعب ، الحركية الاقتصادية في البلدان النامية عند مالك بن نبي وتحديات العولمة،

الحضاري ، بينما فقدان الإرادة في نشاط أي مجتمع يؤدي إلى تجميد إمكانه مهما كان حجمه المادي .

ثانيا–مفهوم التنمية حسب مالك بن نبي

هناك قيم أخلاق، اجتماعية و ثقافية لا تستورد و على المجتمعات النامية أن تصنع هذه القيم والتنمية من بين هذه القيم فهي تصنع مثلها مثل الباخرة، فالتخلف الاقتصادي مصدره التخلف الذهني و بطالة العقول فكل شيء ينتظر الإنجاز داخل القارة الجنوبية و لذلك لابد من استثمار السواعد و العقول و الساعات و الدقائق وكل شيء من التراب لتحقيق الحركية الاقتصادية و الاستثمار المالي لا يعتبر إلا قضية تضاف إلى الاستثمار الاجتماعي.

فالتنمية لا تستورد و لا تشترى بل هي تراكيب ذهنية ومعادلات اجتماعية قبل أن تكون مسألة بحث عن الأموال من أجل العمل و الاستثمار.

بيد أن أنماط التنمية تمثل نقطة التركيز الأساسية لفكرة النمو، فالنظرية الاقتصادية تبحث في كيفية الوصول إلى أعلى درجة للرفاهية الاقتصادية عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد النادرة و الاعتماد على العنصر البشري، في هذا الإطار يمكن أن نتكلم عن أنماط التنمية والمتمثلة في النمو المتوازن و الذي يعني أن عملية التنمية تبدأ بالقضاء على مشكلة ضيق السوق فانخفاض الإنتاجية في البلدان الإسلامية يترتب عليه انخفاض في الدخل و من ثم انخفاض الحافز على الاستثمار و بذلك تكون إستراتيجية النمو المتوازن تكمن في وضع برنامج استثماري يتوجه إلى المشروعات الصناعية.

غير أن هناك طرح آخر يرى بأنه لتحقيق اقتصاد تنمية يجب الاعتماد على القدرة في اتخاذ القرارات و بصورة خاصة اتخاذ قرارات الاستثمار بأعلى فعالية ممكنة، و مهما يكن الأمر فان الاستثمار سوف يخلق فرصا أخرى للعمل و الإنتاج و بالتالي يشكل دفعا جديدا للتنمية، و على هذا الأساس فان التكامل هو الطريق السليم لتأمين و تطوير النشاطات الاقتصادية من أجل تحقيق اقتصاد التنمية.

وعليه يمكن لدارس الاقتصاد أن لا يقف مع أو ضد سياسة اقتصادية بشكل مجرد، إذ أن نجاحها أو فشلها يتوقف على نوعية البيئية الاجتماعية الثقافية والسياسية التي سوف تطبق فيها هذه السياسة ، ففي بعض الدول كان تدخل الدولة فعالا ومؤثرا بحيث قامت بإنشاء البنية التحتية اللازمة للمجتمعات ووفرت التعليم وقامت ببناء المدن و تشجيع الإعمار، إلا أن المجتمعات التي لا تعتمد على دولة قوية في القطاعات الاقتصادية قد ينتج عنها مشاكل مثل عدم الميل نحو التواصل الاجتماعي و هو ما نجده في بعض البلدان العربية.

ومالك بن نبي يرى بأن أي مبدأ اقتصادي لا يمكن أن يكون له أثره الإيجابي ومقدرته التامة على التأثير إلا في الظروف التي يتفق فيها مع تجربة اجتماعية معينة ولكي تؤتي النظريات الاقتصادية ثمارها داخل المجال الاجتماعي يجب ألا تقتصر على دراسة علم الاقتصاد في المعاهد والجامعات بل يمكن أن يطبق هذا العلم على التجارب الجماعية بحيث يقف فيها وعي كل فرد وإدراكه أمام المشاكل المادية.

ثالثا- محور المادة الأولية – محور الصناعة : في إطار التحليل العميق لجذور الأزمة التي تتخبط قيها البلدان العربية قابلة مالك بن نبي بين محورين ،محور واشنطن – موسكو من جهة وبين ومحور طنجة – جاكرتا من جهة ثانية، وعرف الأول بنفسية القوة وعبر عنه الثاني بلفظ البقاء، ومن الناحية الاقتصادية أطلق على الأول محور الصناعة أو القارة الاقتصادية الشمالية وعلى الثاني محور المواد الأولية أو القارة الاقتصادية الجنوبية. [9]

رابعا- الاستثمار الاجتماعي و الاستثمار المالي: إن النشاط الاقتصادي عموما والاستثمار خصوصا في اعتقاد الفرد المسلم لا يمكن من دون تدخل المال، ومن هذا التصور يبدأ التعثر في الفكر وفي التفسير الاقتصادي ومنه تنشأ المشاكل

---

[9] شنوف شيعب ، الحركية الاقتصادية في البلدان النامية عند مالك بن نبي وتحديات العولمة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر

الاقتصادية، وبالتالي عوائق تنموية نابعة من الطبيعة موقف من الأشياء لا من طبيعة الأشياء ذاتها.

فالبلدان الإسلامية أمامها أسلوبان لتحقيق اقتصاد التنمية إما الاعتماد على الاستثمار المالي بالوسائل المالية و هو استثمار كلاسيكي أثبتت البلدان الإسلامية عدم نجاحها فيه و هنا يكمن المشكل أمام تدفق رؤوس الأموال بحيث سوف تصادف هذه البلدان مشكلة البحث عن الأموال من اجل الاستثمار و الاعتماد على رأس المال في التراكم من اجل رفع متوسط الدخل الفردي.

وفي هذا الإطار كم يكون مبلغ الاستثمار المالي لتحقيق اقتصاد التنمية المرغوب فيه في ظل التطورات الدولية، إن التخطيط و الاستثمار على الطريقة الكلاسيكية أي بالوسائل المالية يجعل مهمة هذه البلدان تدخل في مأزق اقتصادي و يجعل خطط التنمية مرتبطة برأس المال الأجنبي و شروط سياسية واجتماعية تجعل البلدان لا تحافظ على الترابط الاجتماعي و الثقة المطلوبة بين الطبقات الاجتماعية داخل المجتمعات النامية ،

لذلك وجب على البلدان الإسلامية و بالتحديد بلدان القارة الجنوبية انتهاج الطريقة الثانية للاستثمار بحيث يمكن أن ننطلق من التنمية للوصول إلي الاستثمار و هذه فكرة جديدة في التنمية يطرحها مالك بن نبي بحيث يمكن البحث عن المحيط الاجتماعي في إطار البعد الإنساني قبل البحث عن المحيط الاقتصادي، يجب أن يكون الإنسان منتجا و عاملا و أن يكون العمل في طليعة القيم الاجتماعية و عدم التقليل من قيمة العمل والاعتماد على المواد الأولية الخام و الزراعة لتحقيق اقتصاد التنمية و اقتصاد القوت معا، فرأس المال أصبح لا يشكل حلا بل عبئا على البلدان النامية، فالقضية بالنسبة لهذه لبلدان يجب أن تبدأ من المحيط الاجتماعي لتصل إلى المحيط الاقتصادي و تشغيل جميع السواعد التي تمثل الرصيد الحقيقي لهذه البلدان في لحظة الإقلاع الاقتصادي من نقطة الصفر .

خامسا-اقتصاد الحاجة واقتصاد المنفعة:

بحيث أن التوفيق الكامل لموارد تلك البلدان المادية و البشرية، يطرح المشكل من الأساس لأنه يصعب التوفيق بين فكرة المنفعة وفكرة الحاجة، بالإضافة إلى مشكلة التوزيع ، فالمذهب القائم على أساس المنفعة يعتمد على العرض والطلب في توازنه ، يتنافس مع المذهب القائم على فكرة الحاجة أي الذي يتوازن على أساس مبدأ الإنتاج و الاستهلاك.

فعندما نتكلم عن اقتصاد الحاجة نكون أمام فرض الحق لكل فرد في أن يحصل على خبزه اليومي، ويمكن من هنا أن نستنتج أن العمل واجب يومي على كل فرد، ويجب اعتبار أن الإنتاج والتوزيع يخضعان لفكرة الحاجة وليس للاعتبارات التجارية القائمة على فكرة المنفعة وهذا الاتجاه الاقتصادي نجده يسود تقريبا في جميع البلدان الواقعة على محور طنجة – جاكرتا ،ويجب الإشارة هنا إلى أن العوامل النفسية التي أدت إلى التخلف ، يجب على الشعوب أن تدرك تخلفها الناشئ عن عوامل اقتصادية بحتة.

عندما نتكلم عن اقتصاد الحاجة يجب أن نفرق بين نوعين من الحاجة، حاجة يغطيها المال وحاجة تغطيها إرادة حضارية ، كالإرادة التي فرضت الزكاة للفقير المسكين وابن السبيل ، وأنه إذا تم التوزيع وفقا للإرادة الحضارية دون اعتبار الإمكان المالي هو الأساس تكون الديناميكية الاقتصادية في صورة مسلمتين ، لقمة العيش حق لكل فم والعمل واجب على كل ساعد، فالمسلمة الأولى تكون التزاما اجتماعيا وغاية أخلاقية تقرها إرادة حضارية في مبدأ الزكاة، والثانية ضرورة يفرضها استمرار التفاعل بين قطبي الإنتاج والاستهلاك، ولكي يتم التوفيق بين الإنتاج والاستهلاك على أساس المسلمتين لا بد من توفر كل الشروط النفسية والتقنية الضرورية لعملية الانطلاق الاقتصادي.

فالبلدان الإسلامية تواجه حاليا الاختيار بين اقتصاد المنفعة واقتصاد الحاجة،وبالتالي تتحدد وظيفة المجتمع الاجتماعية من هذا الاختيار، بالإضافة إلى فكرة الزهد وعامل الزمن.

فالمذهب القائم على أساس المنفعة وهو المذهب التجاري الذي يضع قانون العرض والطلب أساس التوازن ، يتنافس مع المذهب القائم على أساس فكرة الحاجة والذي يضع الإنتاج و الاستهلاك أساس التوازن الاقتصادي والاقتصاد القائم على أساس فكرة الحاجة هو الذي يقرر صورة فرض الحق في أن يحصل كل فرد على الخبز اليومي وعليه يكون العمل واجبا يوميا عليه، هذا الاتجاه هو الذي يمكن أن تسير عليه البلدان البلدان الإسلامية ،

عندما نتكلم عن اقتصاد الحاجة يجب أن نفرق بين نوعين من الحاجة، حاجة يغطيها المال وحاجة تغطيها إرادة حضارية ، كالإرادة التي فرضت الزكاة للفقير المسكين وابن السبيل ، وأنه إذا تم التوزيع وفقا للإرادة الحضارية دون اعتبار الإمكان المالي هو الأساس تكون الديناميكية الاقتصادية في صورة مسلمتين ، لقمة العيش حق لكل فم والعمل واجب على كل ساعد، فالمسلمة الأولى تكون التزاما اجتماعيا وغاية أخلاقية تقرها إرادة حضارية في مبدأ الزكاة، والثانية ضرورة يفرضها استمرار التفاعل بين قطبي الإنتاج والاستهلاك، ولكي يتم التوفيق بين الإنتاج والاستهلاك على أساس المسلمتين لا بد من توفر كل الشروط النفسية والتقنية الضرورية لعملية الانطلاق الاقتصادي ،

فالقضية في البلدان الإسلامية ليست قصورا في الإمكان وإنما قصور في التصور و في التصرف والسياسة والتخطيط، لذلك يجب على البلدان الإسلامية أن تعيد النظر في تعويض النقص في الاستثمار المالي وذلك عن طريق الاستثمار الاجتماعي ليحقق لهذه البلدان ولعالم الاقتصاد أخلاقياته وتجنبه لتلك الانحرافات الإباحية والمادية التي سادت العالم ، فالبلدان الإسلامية تواجهها تحديات داخلية بالإضافة إلى الزحف الاقتصادي في إطار العولمة من الخارج ، ولذلك يجب تعبئة الطاقات الاجتماعية على أساس المسلمتين المذكورتين لدفع الحركية الاقتصادية ومواجه للزحف الاقتصادي والإفرازات السلبية للعولمة وما ترتب عنها من أزمة مالية عالمية قد تودي إلى ركود اقتصادي غير مسبوق.

القسم الثاني – فشل المناهج المستوردة للتنمية في البلدان الإسلامية: [10]

<u>أولا– مالك بن نبي ومنهج ماركس في الاقتصاد</u>: إن التفاعل بين عمليتي الإنتاج والاستهلاك في إطار المسلمتين المذكورتين آنفا ، لقمة العيش حق لكل فم، والعمل واجب على كل ساعد ، يشكل حتمية اقتصادية بحيث يمكن القول أنه لا استهلاك بدون إنتاج و لا إنتاج بدون استهلاك ، هذه الشروط التقنية بالإضافة إلى العوامل النفسية تشكل عائقا أما تعبئة الطاقات الاجتماعية وفي هذا الإطار ضلت البلدان الناشئة معتمدة على رؤوس الأموال الأجنبية رغم الإمكانيات والطاقات الاجتماعية التي تتوفر لدى هذه البلدان ، لكن هذه الطاقات الاجتماعية ليست مستخدمة عقلانيا،ولذلك يجب عليها أن لا تقوم بزيادة الكساد في المجال الفكري ، الاقتصادي لتعطيل الطاقات لفترة أخرى ، فالإقلاع الاقتصادي يمكن أن ينطلق من المسلمتين دون شروط إضافية تعجيزي في الجانب الفكري ، لأن الإقلاع بتطلب تعبئة شاملة للإطار الفني ، في إطار التوفيق بين متطلبات التموين والعمل ، فعلى سبيل المثال تكون المصانع قريبة من مكان وجود المواد الأولية لتسيل عملية التحويل و النقل .

إن ماركس يحدد مرحلة أولى للتطبيق ، مسألة الإقلاع الاقتصادي إن العمل والتوزيع قائمتين على مبدأ "من كل حسب طاقته ولكل بحسب حاجته "[11] ، وهذا المبدأ غاية أخلاقية للتطور الاقتصادي الاشتراكي لا يتنافى مع المسلمة لقمة العيش حق لكل فم ، فقط مالك بن نبي يتعدها ليس بوصفه غاية أخلاقية فحسب بل بوصفها نقطة انطلاق فنية وأخلاقية معا، وهذا ما نجده في مبدأ الزكاة ، هذا المبدأ يمكن أن يخلق جوا اجتماعيا ينمو فيه الفرد وينشط من أجل إنجاح أي مخطط اقتصادي عن طريق العمل المشترك لاكتشاف جميع الطاقات الاجتماعية الموجودة حتى نضع الإمكان الحضاري في خدمة المشكلة الاقتصادية .

---

[10] دادي ناصر عدون و شنوف شيعب ، الحركية الاقتصادية في البلدان النامية بين عالمية مالك بن نبي والعولمة الغربية، دار المحمدية ، الجزائر، 2003

[11] نقس المرجع السابق ، ص: 72.

فالمجتمعات الإسلامية متى تكونت لها الإرادة الواضحة للخروج من دائرة التخلف ستجد أولا من الدول نفسها في المجال النظري أن اختيارها ليس محدودا بالرأسمالية أو الاشتراكية ، أو الانفتاح عن العولمة بدون شروط تحمي اقتصاديات الدول الناشئة ، كما تجد هذه الدول أن النقص الموجود في الاستثمار المالي يمكن تعوضه بالاستثمار الاجتماعي الموجود على أساس خدمة العيش حق لكل فم ، والعمل واجب على كل ساعد ، كما يتطلب إعادة الوظيفة الأساسية للمال بأن يكون خادما للمجتمع وللإنسان، ولا يكون الإنسان مجرد آلة إنتاج كما أقرت الماركسية .[12]

إن القارئ للنظرية الماركسية يجدها ترد المشكلة الإنسانية كلها إلى عوامل اقتصادية و تهمل الأشياء الجوهرية في الظاهرة الاجتماعية وحسب مالك بن نبي فإن هذه النظرية صادقة في الحدود التي يمكن أن تفسر فيها الظاهرة الاجتماعية تفسيرا اقتصاديا

إن الفكرة الماركسية ترى أن الأسباب المتعارضة تؤدي إلى حدوث التغيرات الاجتماعية ذات الطابع الاقتصادي،فميلاد مجتمع جديد وشكل الحضارة الذي يتخذه ناشئان عن التعارض الاقتصادي، وإذا تأملنا امتداد الفكرة الماركسية باعتبارها ظاهرة اقتصادية تدلنا على أنها ترسم منطقة اقتصادية يقع متوسط دخل الفرد السنوي مقبولا وهو المستوى الذي وصلت إليه اليابان وبالتالي لا يمكن أن تقدم لنا تفسيرا معقولا للمعادلات التي تنتشر فيها على الخريطة.

يرى مالك بن نبي أن النشاط الاجتماعي لا يكون مثمرا وفعالا وقابلا للبقاء والاستمرار إلا مع وجود أسباب معينة تجعل الطاقات الاجتماعية تتحرك بصورة فعالة وهو ما تفتقر إليه نظرية ماركس ، فالتغيرات التي تتم في الحياة الاجتماعية لا يصح أن تعزى ابتداء من المادة الاجتماعية ،أي إلى الاقتصاد وكل ما يتصل بالعمل الحسي وإنما تعزى إلى العلاقات التي تحيط بالشروط الخاصة بالظاهرة

---

[12] مالك بن نبي ، المسلم في عالم الاقتصاد ، ص 90 .

الاقتصادية ذاتها،حين توجد عناصرها من أجل خلق حياة اجتماعية في نطاق العمل المشترك.

في هذا الإطار يمكن أن نتكلم عن حتمية اقتصادية ناتجة عن التطورات التي حدثت في العلاقات الاقتصادية الدولية، هذه الحتمية تضغط على مصير الشعوب الموجودة على محور المادة الأولية ،هذا الوضع الاجتماعي المورث يتنافى مع الأوضاع الاقتصادية الحالية والتي يروج لها محور الصناعة والتي لا تهتم بالمحيط الاجتماعي،فكان الواقع الاقتصادي يشهد تنافرا أساسيا بين الأوضاع الاجتماعية وبين التكوينات الاقتصادية، بحيث كان هناك و لا يزال المجتمع المتخلف يشهد تعارض بين عدة مفاهيم مختلفة معتمدة في مجتمع واحد وفي واقع اقتصادي واحد،بالإضافة إلى عنصر أو فكرة الزمن التي تعد أساسية في تنظيم العمل في العالم الحديث والسرعة التي تقــرها العــولــمة

وتبعا لنظرية تايلور،فجميع أنواع النشاط في المجتمع الصناعي الحديث تنمو في حدود الزمن المادي و تقوم ساعات العمل،في حين أن المجتمعات المتخلفة والنامية تفتقد لهذه الفكرة الجوهرية ولذلك كان التنافي بين هذه التكوينات الموروثة وبين ألوان العمل المنظم في المجتمع الحديث،كان هذا التنافي أمرا محتوما،وكل الجهود المبذولة من طرف الخبراء في علم الاقتصاد تبددت وباءت بالفشل في تحقيق الاستقلال الاقتصادي.

وعمليا يجب أن تسير النظرية الاقتصادية جنبا إلى جنب مع النظرية السياسية وحتى تنجح هذه الأفكار الاقتصادية يمكن أن تترجم إلى إمكانية عمل وإلى واقع عملي وإلى طاقة عملية يشعر بها كل فرد داخل المجتمع في إطار واقع اقتصادي معين أي عندما يكون الفرد في قمة الوعي الاقتصادي ،فالاقتصاد الاشتراكي بدأ تأثيره بتكوين الضمير الاشتراكي منذ ثورة 1917م،فالاقتصاد الاشتراكي هو ثمرة بين التوفيق بين العلم الماركسي وبين ضمير وعي الطبقات، هذه الحقيقة

الاقتصادية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في صنع الظروف الجديدة في إطار العولمة ، وذلك في البناء العقلي الجديد.

لأننا لو أردنا استخلاص دروسا من تجارب السنوات الماضية لأدركنا أن المشكلة تكمن في الإمكان الاجتماعي وليس الإمكان المالي ، وأن اللذين قاموا ببناء الاشتراكية داخل البلدان النامية والمتخلفة هم اللذين يروجون للعولمة واقتصاد السوق و خوصصة المؤسسات الإستراتيجية متجاهلين في ذلك التراكيب الذهنية والمعادلة الاجتماعية التي كانت سببا رئيسيا في فشل التجارب السابقة.

<u>ثانيا- مالك بن نبي ومنهج آدم سميث في الاقتصاد</u> : إن الانحرافات الإباحية الني تطورت في الدول الناشئة ، كانت ناجمة على الأساس المذهبي كما سبق الذكر ، فآدم سميث قرر في مذهبه الحرية الفردية بوصفه قاعدة لدفع الحركية الاقتصادية بحيث تم فتح المجال أمام المال والرأسمالية[13] ، كانت هذه المبادئ على حساب المصالح العامة للمجتمع وهذا ما مس المنتجين والمستهلكين على الخصوص ، ولم يسلم المجال السياسي والمجال الثقافي على حد سواء ، هذه الإباحية التي عبر عنها آدم سميث "دعه يعمل دعه يمر" هذا الأساس الذي تقوم عليه سلوكيات الأفراد سمي بالحرية الفردية . واليوم أمام الانهيارات الاشتراكية و ظهور بوادر الرأسمالية العالمية في إطار ما يسمى بالعولمة سوف تتأزم مشاكل البلدان الإسلامية ، ولذلك يجب على هذه الدول السائرة في طريق العولمة ورأس المال المعولم أن تقوم بالرقابة اللازمة لحماية الطبقات الفقيرة داخل المجتمع، فنظرة الرأسمالية إلى الإباحية في الاقتصاد أهملت الترابط ين القيم الاقتصادية والقيم الأخلاقية .

ويمكن أن تكون الرأسمالية في شكلها الجديد التمهيد العملي للمادية الجدلية ، هذا الجانب الذي أغفلت عنه الرأسمالية نجده في المدلولين الواجب والحق الذي يتجسد في الاقتصاد في مفهومي الإنتاج والاستهلاك ، ومن هنا نلاحظ الترابط بين القيم

---

[13] آدم سميث ، ثروة الأم ، الجزء الثاني ، ص: 237

الاقتصادية و الأخلاقية ، فحين نجد أن المجتمعات الناشئة تستهلك أكثر مما تنتج وتستورد أكثر ما تصدر وتأكل مما لا تنتج وتلبس ممالا تنسج ، وحين نجد أن الرسول (صلى الله عليه وسلم) يعطينا درسا اقتصاديا و أخلاقيا عندما جاءه الرجل المتسول يسأل لقمة عيش فأرشده بعد تجهيزه بأن يحطب ليأكل من عمل يده ، ندرك أن هذه الأزمة الاجتماعية في نطاق تقديم الواجب عن الحق وفي نطاق الإنتاج والعمل ، أي لا استهلاك دون إنتاج رغم أن هذا المتسول كان من حقه أن يأخذ لقمة عيش من المجتمع بنص القرآن الكريم في مبدأ الزكاة [14] .

من خلال هذا التفاعل الأخلاقي بين الواجب والحق أو بين الإنتاج والاستهلاك يمكن للفرد أن ينشط في إطار هذه العلاقة،وذلك حسب ما تقتضيه ضرورة الدول واحتياجات الأفراد ، ولذلك يجب على البلدان الإسلامية العمل على تقديم الواجبات على الحقوق لتحقيق فائض في الإنتاج تسخره في مجالات تساعد على تطور المجتمع.

ثالثا- مالك بن نبي ونظرية مالتوس : إن التجربة التي خاضتها الصين باسم الوثبة إلى الأمام ، وباستعمال الرجل الصيني والاعتماد على الذات ، رغم عدد السكان الموجود في هذا البلد لأن منحى التنمية يضع تلقائيا علقة بين زيادة السكان وحجم الاستثمار وهي علاقة عكسية أي إذا زادت نسبة السكان قلة نسبة الاستثمار، هذا هو منطق الأرقام ، كما أنها القاعدة المتبعة في التخطيط الكلاسيكي،فالصين عندما قامت بسياسة تحديد النسل فلم يكن ذلك مخالفا للغة الأرقام ، بيد أن الصين سرعان ما تراجعت عن هذه السياسة واعتمدت سياسة حرية النسل[15] ، لأن الصينيين أدركوا طريقة أخرى للاستثمار هذا هو جوهر تحليل نقد نظرية مالتوس في تحديد النسل، فالتجربة الصينية طرحت المشكلة في صيغتها الكلاسيكية كما يرى مالك بن نبي والتي تقر بأنه يجب تخفيض نسبة زيادة نسبة السكان ، حتى نرفع من نسبة الاستثمار،ولكن الصين في تجربتها أثبتت أن

---

[14] مالك بن نبي ، مرجع سابق ، ص: 87.
[15] مالك بن نبي ، بين الرشد والتيه ، دمشق : دار الفكر ،ص: 177.

منحنى التنمية بأنه في زيادة في تلك الفترة التي تسمى الوثبة إلى الأمام ، مع إعطاء الحرية التامة للنسل .

مالك بن نبي يطرح تساؤلات ويحاول الإجابة على مدى صحة النظرية العامة لتحديد النسل ، بحيث يرى أن الصين حاولت تعويض الأثر السلبي لعامل زيادة السكان في مخطط الاستثمار ، كما أن هذه التجربة تدل على وجود صورتان للاستثمار ، ففي الأولى كان العمل نتيجة أولى للاستثمار في صورة عدد الوظائف التي خلقها الاستثمار ،وفي الصورة الثانية فالاستثمار نفسه نتيجة للعمل ومن هذا نجد أن الأسلوبين في الاستثمار مختلفان جذريا من حيث مبدأ التخطيط ومن حيث النتائج ، فالصورة الأولى تقوم عل أساس المال ، والصورة الثانية للاستثمار تعتمد على الطاقة الاجتماعية .

فالاستثمار الأول يفتقد للوسائل المطلوبة في البلدان الإسلامية ، ولذلك تلجأ إلى رؤوس الأموال الأجنبية مرفقة بشروطها السياسية والاجتماعية ومشاكل لا حل لها ،فالمجتمع الذي يريد التنمية بطريقة الاستثمار المالي لا يستفيد إلا بجزء من اليد العاملة فعلا ، وبالتالي يتحمل المجتمع الأفواه التي تأكل ولا تعمل، وبالتالي يعمل بطالة لها أثر مزدوج أولها الأفواه التي تأكل بدون عمل يذكر ، هذه الطبقة التي تأخذ من المجتمع ولا تعطيه نتيجة للاستثمار المالي [16]، بالإضافة إلى هجرة العمل المتوقع وهو هجرة اليد العاملة المعطلة إلى الخارج ويمكن أن تكون هذه اليد العامة ذات كفاءات ،وبالتالي يصبح من نتائج الاستثمار المالي هو تصدير ثروت العمل أو قوة العمل بالمجان للخارج، هذا الأسباب التي تؤدي تحديد النسل.

أما المجتمعات والبلدان التي ترسم خطط التنمية عن طريق الصورة الثانية للاستثمار ، عن طريق مبدأ تعمل جميع السواعد حتى يتسنى لكل الأفواه الأكل، فهذه البلدان لا تجد نفسها مضطرة لتحديد النسل ، وإذا ما عدنا إلى التجربة الصينية فإننا نجد أنه من المفيد زيادة النسل بقدر يتناسب مع إمكانية كل بلد من حيث الرقعة الجغرافية وغنى ترابها.

---

[16] نفس المرجع السابق ، ص: 179.

إن المبدأ الذي يعتمد عليه الاستثمار الاجتماعي يجب أن تعمل سائر السواعد لكي يتسنى لجميع الأفواه الأكل صاغته المدرسة الماركسية كما سبق وأن أشرنا إليه "من كل حسب عمله ، لكل حسب حاجته " هذا المبدأ الذي تضعه المدرسة الماركسية عند ظهور المجتمع الشيوعي الذي يلي المجتمع الاشتراكي ، لكن هذا المبدأ يبقى مجرد أشياء نظرية في المجتمعات الناشئة لأنها مازالت بعيدة عن الوعي الاقتصادي والعمل بمبدأ رأس المال الاجتماعي .ولذلك وجب أن تعدل خطط التنمية وفقا لهذه القواعد والمبادئ [17] التي تعتمد على الاستثمار الاجتماعي، وانطلاقا من المسلمتين المذكورتان آنفا[18].

وبالمقابل يرى kindel derger أن ضيق السوق سببا لانخفاض الميل إلى الاستثمار ويلاحظ أن المنتج في البلاد الناشئة يبيع في سوق ضيقة جغرافيا لا توجد فيها منافسة لتخفيض الأسعار عن طريق تخفيض تكاليف الإنتاج [19] .

ويرى أيضا Heilbroner أن التخلف لا يمكن في قصور رأس المال وحده أو في الطريق البدائية للإنتاج أو في الانفجار السكاني ، أو في تخلف المؤسسات السياسية والاجتماعية، بل في كل هذه العوامل في نفس الوقت[20] . هذه وجهات نظر لا توافق نظرية مالتوس في السكان وأثرها على التنمية ، لأن العملية الاقتصادية والعوامل المؤثرة فيها لا تعطي في الواقع تفسيرا واضحا عن المشاكل التي يصادفها الإنسان.

القسم الثالث: تحقيق اقتصاد التنمية في البلدان الإسلامية

أولا- الاستثمار الاجتماعي كشرط أساسي للإقلاع الاقتصادي [21]:

إن المشكلة التي تطرح بالنسبة للبلدان الإسلامية ليست مشكلة اقتصادية بالمفهوم الضيق للمصطلح و لكنها مشكلة نفسية و ثقافية قبل أن تكون اقتصادية،

[17] Malek ben nabi , pour changer l'Algérie ; op.cit , p : 17.

[18] أنظر الماحق رقم : 01 ، السكان والتنمية .

[19] لعويسات جمال الدين ، مرجع سابق ، ص: 19.

[20] نفس المرجع السابق ، ص: 20.

[21] Malek ben nabi, pour changer l'Algérie .op .cit, p :113.

فالعلاقات الديناميكية الاجتماعية هي التي تفرق بين بلد متطور بلد متخلف، لأن التنمية حاليا محدودة بمجال جغرافي و هي تعكس مجالا ثقافيا معينا فالتنمية بمفهومها لدى البلدان النامية هي المادة و التكديس-في الواقع العملي- و هي تنمية قاصرة لأن المنهج المستخدم في عملية التنمية يتضمن الأشياء و الإنسان و كان ينقصه البعد الخاص بالأفكار.

فالواقع أن المجتمع الذي لا ينتج أفكاره الخاصة الموجهة لا يمكنه أن يصنع إنتاجه الاستهلاكي و لا أدواته الخاصة بالتجهيز ، إن العملية الاقتصادية ليست مجرد أموال و خبرة و تنظيم بل هي قبل ذلك ترتبط بأجهزة نفسية في المعادلة الشخصية لدى الفرد الذي يفكر في الخطط وهو الذي ينفذها وهذه المعادلة كما يرى مالك بن نبي ليست من المعطيات البسيطة التي تجدها تلقائيا في الجهاز الميكانيكي الذي نشتريه و لكنها شيئا يكتسب جنبا إلى جنب مع تكوين الفرد و ثقافته هذا الجانب التربوية الذي تنقص البلدان الإسلامية.

فالفشل الكبير لمعظم محاولات البناء في مجال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية يعود إلى التناقض أو الانقسام الموجود لدى حياة الفرد أفقيا و رأسيا داخل البلدان النامية و عدم اختيار النموذج الذي من خلاله يمكن تعبئة الطاقات الاجتماعية وتتوحد حوله الجهود في إطار من الفعالية الشاملة لتحقيق اقتصاد التنمية و لكن المشكل الذي يطرح في هذا الإطار هو مشكل القوت في البلدان النامية، قبل مشكل المواجهة للرأسمالية العالمية فمن الناحية النظرية لا يمكن تحقيق اقتصاد التنمية بطريقة مستقلة عن اقتصاد متين لتحقيق اقتصاد القوت فالصلة بينهما وثيقة و لن يتحقق هذا التوفيق بينهما إلا عن طريق الاستثمار الاجتماعي، إلا أن الاستثمار الاجتماعي كوسيلة للتنمية بالنسبة للبلدان الإسلامية غير ممكن في ظل العولمة حسب البعض،فالقارة الشمالية التي تسيطر على ثروات القارة الجنوبية ورطتها في تصدير المشاريع الجاهزة مقابل السيطرة على المواد الأولية.

فالقضية إذن بالنسبة للبلدان الإسلامية ليست قضية إمكان مالي وإنما قضية تعبئة للطاقة الاجتماعية تحركها إرادة حضارية، فمالك بن نبي توصل إلى أن الإمكان

الاجتماعي هو الذي يحدد مصير الشعوب و الدول، كما لاحظ أن التنمية في هذه الدول تعثرت لأنها رسمت خطط التنمية على أساس الاستثمار المالي بينما تقدمت الصين اقتصاديا لأنها طبقت مبدأ الاعتماد على الذات أي الاستثمار الاجتماعي،هذا الاستثمار الاجتماعي يمكن أن يعوض النقص في الاستثمار المالي في البلدان الإسلامية وهذا ما نجده في تجربة الصين بحيث استثمرت 16% من الناتج الوطني الخام واعتمدت على الاستثمار الاجتماعي وجعلها في ذلك تجربة رائدة في كيفية توظيف الإنسان ، التراب والزمن ،كما يمكن أن نستفيد من هذه التجربة درسا تربويا لأن الإنسان الذي يمارس العمل المشترك يدرك من خلاله ما يتحقق على يده في المزرعة والمجتمع ، والعالم الإسلامي لا يمكنه تغيير أوضاعه الاقتصادية إلا بقدر ما يطبق خطط اقتصادية تتفق مع أبعاده النفسية ، ويمكن أن تحقق النهضة الاقتصادية هذا الجانب التربوي الذي يجعل من الإنسان القيمة الاقتصادية الأولى ، بوصفه الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق الحركية الاقتصادية وخطط التنمية، بالإضافة أنه يجب على البلدان الإسلامية في المجال الاقتصادي أن تكون أفكارها متطابقة مع واقعها ولا يكفي أن نتكلم عن الاستثمار الاجتماعي وفي البرامج الاستثمارية نعتمد على الاستثمار المالي[22].

وتتمثل إحدى المحاولات لتفسير ما لاحظه ليونتيف من تناقص بين ظاهري في أخذ رأس المال البشري بعين الاعتبار ورأس المال إنما هو نتيجة استثمار في تدريب اليد العاملة يسمح بتوفير عمالة ماهرة تزيد من إنتاجية العمل[23] ، فخصائص اليد العاملة في للجزائر مثلا تتميز بالنسبية العالية للشباب 65 بالمائة تقريبا وارتفاع نسبة التمدرس ، هذه الميزات على المستوى العام تؤثر على الموارد البشرية في المؤسسات والقطاعات الاقتصادية عامة[24] ولذلك يجب الاهتمام بالعامل وقيمة الثقافية في المؤسسة وفي محيط العمل عموما.

---

[22] مالك بن نبي ، المسلم في عالم الاقتصاد ، ص : 78.

[23] لعويسات جمال الدين ، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية ، دار الهومة ، الجزائر ، 2000م ، ص: 32.

[24] انظر : ظواهر ممد التهامي وناصر دادي عون ، القيادة والقيم بالمؤسسة حالة مؤسستين صناعيتين ، العدد 51، 2000،

ثانيا– إشكالية الاختيار بين الشراء و الإنتاج : كان مالك بن نبي يرى بأنه لا يمكن تشغيل كل السواعد إذا لم تأخذ الدولة على عاتقها إطعام جميع الأفواه، من هنا يتبين لنا الربط الموجود بين اقتصاد القوت واقتصاد التنمية و هذا يمكن أن يتحقق إذا تم إنتاج أكبر قدر ممكن من الغذاء و توزيعه على أحسن صورة ممكنة و التقليل من استهلاك السلع الكمالية وهذا يمكن أن يتم عن طريق تنظيم القطاع الزراعي و التمييز بين قوة الشراء و قوة العمل، بحيث عندما تكون لبلد ما إمكانية الصنع يمكن أن تتخلى عن الشراء من الخارج فقوة الشراء تمثل الاستثمار المالي و قوة العمل تمثل الاستثمار الاجتماعي و القدرة الاجتماعية فضلا عن القدرة المالية المتاحة.[25]

وعليه فالطريقة بالنسبة للبلدان البلدان الإسلامية ما هو إلا الاستثمار الاجتماعي للوصول إلى تحقيق اقتصاد القوت و اقتصاد التنمية و ذلك عن طريق تحويل العوامل الاقتصادية من إطار القوة و السكون إلي إطار العمل و الحركية أي بتوجيه عناصر الإنتاج عن طريق التخطيط الدقيق ومالك بن نبي يرى أن البلدان الإسلامية في حاجة إلى ثورة ثقافية لتحريك النفوس .

فإذا تم توجيه ثقافة الإنسان للوصول إلى وعيه الاقتصادي و إنشاء سلوكه الجديد يمكن ما يعبر عنه مالك بن نبي بإنسان التنمية الاقتصادي و إنشاء سلوكه الجديد يمكن صنع ما يعبر عنه بإنسان التنمية حتى يمكنه التأثير في عالم الاقتصاد، فالإنسان يمكن أن يؤثر في المجتمع بثلاث مؤثرات بفكره، بعلمه، بماله و لذلك يجب توجيه الإنسان بالدرجة الأولى على اعتباره انه يشكل المحور الأساسي في المنظومة الاقتصادية أي يجب أن تصنع الحضارة داخل الإنسان تبعا لقانون التغيير الحضاري، بتوجيه الإنسان و بالمنطق العملي نتفادى اللافعالية التي تميز إنسان القارة الجنوبية، بتوجيه الإنسان و العمل و توجيه رأس المال .

ثالثا– فكرة الاقتصاد الموحد للقارة الاقتصادية الجنوبية

---

[25] شنوف شيعب ،التنمية الاقتصادية في البلدان الناشئة عند مالك بن نبي، حوار الأربعاء،جامعة المالك عبد العزيز بجدة، السعودية،24 مارس 2010

وبعد الإشارة إلى بعض الأفكار التي يشير إليها مالك بن نبي والتي تعتبر من بين المشاكل التي تعاني منها البلدان الإسلامية ، يمكن الإشارة إلى بعض المبادئ لبناء اقتصاد موحد بين دول القارة الاقتصادية الجنوبية.

هذا الاقتصاد الذي لا يزال في المرحلة التحتية ولم يصل إلى مرحلة التصنيع ولكي تنجح فكرة الاقتصاد الموحد يمكن الاعتماد على الزراعة كمرحلة لتحضير البناء الصناعي ،لكن برنامج التصنيع سوف يواجه مشكلة الإنتاج الزراعي ومشكلة تسويق المواد الأولية و لن يصل هذا المشكل إلا عن طريق التكامل بين دول القارة الجنوبية والعمل على تحقيق التخصص في المجال الفني وتوجيه الثقافة وتكوين الإطار الاجتماعي والعمل على إيجاد سبيل لبناء كتلة المادة الأولية لمحاولة تخلص المادة الأولية من تسلط العملة ومن ظروف السوق العالمية والعمل على تنسيق المواقف في المجال السـياسي حتى لا تؤثر السياسة على الاقتصاد الموحد، بالإضافة إلى أنه يمكن العمل على التقليل على قدر الإمكان من منحنى الاستهلاك وفرض ضرائب على السلع الكمالية التي يستهلكها الأثرياء داخل المجتمع لأن الزيادة المستمرة في منحنى الاستهلاك يدل على وجود أعراض مرضية داخل هذه البلدان.

وإذا ما أخذت الحكومات بعين الاعتبار العناصر الاقتصادية وغير الاقتصادية سالفة الذكر وأن يصبح الاقتصاد التكاملي لا السياسة عنصر جوهريا يحدد وجهة الفكرة الأفروأسيوية ، يمكن مواجهة محور الصناعة،ليست على أساس المنافسة الاقتصادية من أجل وضع انفجاري ، بل منافسة تحمل طابع التعايش في إطار تكتلات اقتصادية تأخذ طابع العالمية.[26]

يتكلم مالك بن نبي على فكرة الاقتصاد الموحد و بناء التعاون الاقتصادي والخروج من نطاق الاقتصاد الوطني المحدود إلى اقتصاد جهوي، لبناء التكامل الاقتصادي بين البلدان الإسلامية لكي يتم تجاوز مشكلة تسويق المواد الأولية و

[26] دادي ناصر عدون و شنوف شيعب ، الحركية الاقتصادية في البلدان النامية بين عالمية مالك بن نبي والعولمة الغربية، دار المحمدية ، الجزائر، 2003

مواجهة القارة الشمالية وفي إطار تطور النظام الاقتصادي يرى مالك بن نبي ضرورة تزامن هذا التطور ببناء الوعي الاقتصادي و التخصص الفني وتوجيه الإطار الاجتماعي نحو فهم حيثيات تطور النظام العالمي الجديد ، كما كان يرى أن العالم متجه نحو العالمية وهذا بعد تنبؤه بانهيار النظام الاشتراكي،لكن مفهوم العالمية يمكن أن يتطابق مع مفهوم العولمة من حيث التطور ولكن يختلفا من حيث أثارهما على البلدان النامية ،في هذا الإطار نتكلم حول التنمية في ظل العولمة.

ولكي تحدد البلدان الإسلامية وجهتها الاقتصادية يجب أن تتخلص من المعامل المقلل الذي ينقص من القدرة التأثيرية من أجل الدخول في اطراد النمو الاقتصادي، أي أن التطور الاقتصادي يجب أن يتزامن بشروط تمكن البلدان الإسلامية من الانتقال من المرحلة النباتية إلى الوضع الإيجابي الفعال أي من الواجب أن نضع المشكلة أولا في مصطلحات البقاء و وضع مشكلة الغذاء في هذا الإطار ، بالإضافة إلى مشكلة التوظيف الكامل للمواد المتاحة فالتوظيف الكامل لهذه العناصر يؤدي بنا إلى أن نتكلم على البلدان الإسلامية كقوة مؤثرة فعلا في العلاقات الاقتصادية الدولية.

<u>رابعا- جدلية الاستهلاك و الإنتاج – الحقوق و الواجبات</u>

تقف اليوم الشعوب الإسلامية في ساعة الاختيار وحانت معها ساعة مسؤولية النخبة المثقفة في الميدان الاقتصادي ومسؤولية القادة السياسيين، فالبلدان الإسلامية هي اليوم أمام مشاكل عضوية تفرضها الحالة العالمية، فمسؤوليات النخبة المثقفة في الميدان الاقتصادي والقادة السياسيين مسؤولية صعبة جدا أمام ما يصادفهم من عقبات سوف تصادفهم العقبات أولا في الإطار النفسي حيث يكون الأمر أمر تخليص الشعوب من تورط مزدوج،ففي مرحلة الهدم أي في الطريق إلى الهدف الجوهري وهو عملية التنمية يجب إشراك العاملين في التفكير و التخطيط والتنفيذ والأهداف هي التي تحدد الوسيلة لبلوغ التنمية،ومن أجل مواجهة المشاكل العضوية كلها في مرحلة النمو والتشييد،فإن الاختيار يرتكز فيها أساسا على مناهج السهولة أو مناهج التقشف وبتقديم الواجبات على الحقوق ،هذا الأسلوب يحدد

السلوك السياسي والأخلاقي للمجتمع النامي وخاصة سياسته في استثمار موارده بحيث هناك علاقة بين الحقوق والواجبات تسيطر على جميع نواحي التطور الاجتماعي ومن هذا المنطلق يمكن إيجاد ثلاثة نماذج للمجتمعات يعبر عنه مالك بن نبي بالعلاقة الجبرية التالية: **واجب + حق = الصفر**[27]

هذه الصورة في الجبر تسمى اللامعادلة وتعني أنه إذا كان الواجب أكبر من الحق كانت النتيجة إيجابية أي فوق الصفر ، وإن كان الحق أكبر من الواجب كانت النتيجة سلبية أي تحت الصفر و إن كانا متكافئين كان الناتج صفرا.

وتحت هذه الصورة توضح العلاقة أن اختيار مجتمع يعني بالنسبة له نموا صاعدا ويقصد بذلك النهضة، حين يكون الاختيار في الصورة الجبرية إيجابيا وهذا الاختيار يتفق في التخطيط الاقتصادي مع زيادة قوى الإنتاج بالنسبة لحاجات الاستهلاك وتدل هذه الزيادة على إمكانيات الاستثمار لدى المجتمع وإذا كان الاختيار سلبيا لبلد ما فإنه يدل على أنه نموذج المجتمع المتخلف ، وبين هذين الاختيارين يوجد نموذج ساكن يقف بين النهضة والتقهقر بصورة اختيار فيه نعم و لا وتساوي صفرا في العلاقة الجبرية.

وفي ضوء هذه الاعتبارات ندرك دور القيم الأخلاقية في نمو المجتمع حتى ناحية العمليات الاقتصادية ، لأنه إذا كانت طبيعة المشاكل هي التي تحدد الاختيار لدى الاقتصاديين والسياسيين ، فإنه يتم في نطاق التاريخ بإرادة الشعوب وتبعا لأوضاعها الأخلاقية ،والإقلاع الاقتصادي يجب أن ينطلق من معادلة تقديم الواجبات على الحقوق ، بل وتفوقها عليها.

وفي هذا الإطار يمكن الاستفادة من الفرص المتاحة في إطار العولمة هذه الفرص الجديدة التي تبرز بزيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي وتتمثل أساسا في إقامة أسواق للتجارة و إيجاد مجموعة كبيرة من السلع التجارية وتدفقات أكبر من رأس المال وتحسين إمكانية الحصول على التكنولوجيا لكن هذه الفرص المتاحة

---

[27] دادي ناصر عدون و شنوف شيعب ، الحركية الاقتصادية في البلدان النامية بين عالمية مالك بن نبي والعولمة الغربية، دار المحمدية ، الجزائر، 2003

في إطار العولمة يقابلها تحديات،فالاندماج يتطلب انتهاج تجارة حرة ونظام استثماري حر وفي المجال التجاري تزداد المنافسة ولذلك يتطلب في هذه المرحلة الأداء الاقتصادي القوي أو الفعالية وزيادة تعزيز الروح الجماعية التي هي غائبة في البلدان الإسلامية ، فقد حان وقت المسؤولية ، من أجل العمل على إعادة النظر في التجمعات الإقليمية بغية تكييفها مع العولمة ويساهم في هذا الإطار الوعي بمدى أهمية رأس المال الاجتماعي ودور الدولة في بناء اقتصاد التنمية .

هناك نقطة انحراف كانت و لازالت تمر بها البلدان الإسلامية تختلف وجهات النظر حول هذا الانحراف بين الاقتصاديين ، بينما مالك بن نبي يرى أن الخلل في التوازن بين الجانب المادي والجانب الروحي ومن أهم مظاهر الانحطاط و التخلف :

- اللافعالية .

- الخلل في شبكة العلاقات الاجتماعية، عوالم، الأشخاص، الأشياء، الأفكار طغيان عالم الأشياء و عالم الأشخاص على عالم الأفكار.

- القابلية للاستعمار : العامل المقلل ، أدى إلى القصور في الاجتهاد الاقتصادي.

وعملية البناء الاقتصادي و علاج موضوع الخلل يمكن أن تنطلق أو تنصب على الإنسان فهو العنصر الجوهري و بدوره يغير المحيط الاجتماعي و المحيط الاقتصادي،وتبعا لقانون التغيير الحضاري وطبقا لشروط معينة،وعلى أساس المعادلة الاجتماعية .

وذلك عن طريق البناء النفسي و المجتمع و إعادة التوازن بين الجانب الروحي والجانب المادي فالإقلاع الاقتصادي للبلدان النامية و المتخلفة اليوم هو بين الحتمية و الإمكان فمالك بن نبي حاول أن يتصور الكيفية التي من خلالها يمكن إعادة الإنسان إلى دوره تاريخي المتمثل في إقامة نهضة الاقتصادية و ذلك عن طريق التركيب بين الإنسان و الموارد الطبيعية و عنصر الزمن ،أي إمكانية إعادة النهضة الاقتصادية من خلال تجديد روح داخلي للمجتمع يشمل العناصر الإنسانية

و المادية و ذلك يمكن تحقيقه من خلال توجيه الإنسان و استغلال الموارد الطبيعية و الاستفادة من عنصر الزمن.

فمالك بن نبي يرى أن البلدان الإسلامية تتوفر على شروط التغيير والإقلاع الاقتصادي مادامت العناصر الثلاثة متوفرة أضف إلى ذلك الفكرة الفعالة (الجانب الروحي).

ومن خلال تحديد نقطة الانحراف و تحديد نقطة الانطلاق فأن نطاق التغيير الاقتصادي ينصب حول الفئات التي يمسها التغيير الاجتماعي بالدرجة الأولى:

-تحويل الإنسان من فرد إلى إنسان التنمية.

-تحويل الموارد الطبيعية من مواد خام إلى مواد قابلة للاستهلاك النهائي.

-الزمن في تحوله من الحالة السائبة إلى حالة الاستثمار الاجتماعي.

-المجتمع في تحوله من المجتمع البدائي المتخلف إلى المجتمع المتقدم.

1- **إنسان التنمية :** يجب تكوين الفرد حتى يكون منتجا من الناحية العقلية حتى يتحقق النمو الاجتماعي ، لأن مالك بن نبي كان يرى أنه ليس الوسائل المادية والإمكان المالي هي الوسائل التي تفتقدها البلدان النامية والمتخلفة فحسب لصناعة جوارب مثلا،بل أنها تفتقد أيضا للاستعداد العقلي الذي يحقق لها هذه الغاية فلكي يحدد الرجل الأفروأسيوي وجهته الاقتصادية ، يجب أن يتخلص من القابلية للاستعمار أو بمفهوم آخر من العامل المقلل.

يحدد مالك بن نبي الإنسان بوصفه عنصرا رئيسيا في عملية البناء الاقتصادي، من خلال تقديم أبعاده الكونية (البيولوجية) والاجتماعية ، ويرى أن الإنسان يتكون من معادلة بيولوجية و هي الصورة التي خلق عليها الإنسان ومعادلة اجتماعية هي التي تحدد فعاليته و تحدد وضعيته من السكون إلى الحركة حتى يكون له دوره المهم في العملية الاقتصادية، أي تحويل الفرد (من المجتمع البدائي) إلى شخص (المجتمع المتقدم)، فعملية البناء تنطلق من المعادلة الاجتماعية بهدف تكييف المحيط الاجتماعي للفرد و إعداده للقيام بدوره في ظل

العولمة ، عملية البناء هذه تتم وفق تغيير نفسي للفرد، بحيث كل ما يغير النفس يغير أوضاع المجتمع فالمجتمعات المتخلفة لديها التكديس في عالم الأشياء و عالم الأشخاص و ينقصها البعد الذي يربطها بعالم الأفكار و بذلك ينتقل الفرد إلى وضع يمكنه من التساير مع المرحلة الراهنة ، فالفرد في البلدان المتخلفة فاقد للطاقة التي تؤهله لأي تغيير، إلا إذا تغير هو نفسه و من جذوره الأساسية.

2-الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية:-التراب-: يقصد بالتراب كل شئ على الأرض وفي باطنها ويعتبر هذا العنصر عنصرا من عناصر البناء الاقتصادي، إذا ما تم استغلاله لصالح المصلحة العامة و في خدمة التنمية المتكاملة و قيمة هذا العنصر تكمن في كيفية استغلاله و تحويله من مادة خام إلى مواد مصنعة وفق الشكل الذي تتطلبه التنمية وعن طريق الفعالية في توظيفه.

3-**استغلال عنصر الزمن:** تحدد فكرة الزمن عند مالك بن نبي بمعنى الـــأثير والإنتاج و ذلك عندما يتحول إلى ساعات عمل، فعندما يتم استغلال الوقت يتحول إلى استثمار اجتماعي، و ذلك عندما يتم تحويله إلى زمن اجتماعي بحيث يدمج في جميع العمليات الصناعية و الاقتصادية، ففي التجربة الألمانية مثلا نجد أن عملية التجنيد الإجباري على الشعب الألماني و التطوع يوميا ولمدة ساعتين يؤديها كل فرد زيادة على عمله اليومي و بالمجان و من أجل الصالح العام تحققت المعجزة الألمانية و عادت الحياة الاقتصادية الاجتماعية والتي لم يبق لديها بعد الحرب العلمية الثانية سوى العناصر الثلاثة :الإنسان، التراب و عنصر الزمن.

تتفق هذه النظرة لمالك بن نبي مع مضمون الإدارة العلمية التي يعتبرها **فريدريك تايلور** و هو المؤسس لها و التي تهدف إلى تحقيق كفاية أداء العنصر البشري و الإمكانيات المادية المستخدمة في الإنتاج و ترتيب أدوات الإنتاج ترتيبا منطقيا عن طريق دراسة الوقت و الحركة، بمعنى إنجاز العمل المطلوب في أقصر وقت وبأقل تكلفة ممكنة.

4-توجيه المجتمع: إن المجتمع هو نتاج لتركيب العوالم الثلاثة: الأشياء الأشخاص، الأفكار، فالعمل المشترك لهذه العوامل طبقا لنماذج أيديولوجية من عالم الأفكار و يتم تنفيذها بوسائل من عالم الأشياء و من أجل غاية يحددها عالم الأشخاص.

و في هذه المراحل تبقى مشكلة تحضير إنسان التنمية أشق من صنع محرك، فمشكلة كل مجتمع في جوهرها مشكلة حضارة و لا يمكن لأي بلد متخلف أن يفهم أو يحل مشكلة ما لم يرتفع و يرتقي بفكره إلى الأحداث الإنسانية و ما لم يتعمق في فهم العوامل التي تبني المجتمعات المتطورة -حضارة-أو تهدمها.

و في هذا الإطار يمكن أن نلخص شروط التغيير الاجتماعي من أجل البناء الاقتصادي فيما يلي:

يرى مالك بن نبي أن عملية التغيير الاجتماعي مرتبطة بالبناء الاقتصادي وفق معادلة الاجتماعية و المعادلة الاقتصادية، لذلك عند تحديد نقطة الإقلاع الاقتصادي يجب التفكير في عناصر التغيير تفكير الكيميائي في عناصر الماء إذا ما أراد تركيبه فهو يحلل الماء تحليلا علميا لمعرفة عناصر تركيبه و يدرس القانون الذي يركب هذه العناصر ليعطينا الماء، هكذا فان معرفة قانون تركيب النهضة الاجتماعية و الاقتصادية وكيفية تطبيق هذا القانون شرط لإحداث التغيير للواقع المتخلف، بمعنى أن العملية التغييرية يمكن أن تنصب على نطاق التغيير الاقتصادي، فإنه من أجل التخطيط لعملية التنمية يمكن أن تتجه الجهود نحو طريق واحد، لتغيير العناصر الثلاثة وإيجاد الحلول للمشكلات هذه العناصر دون تجزئة كل عنصر عن الآخر، في أن يتم ببناء الإنسان بناء متكاملا و استغلال الموارد الطبيعية – التراب- وتوظيف عنصر الزمن.

هذه الشروط تبدأ بتوجيه الإنسان و مجالاته عن طريق التخطيط الدقيق أضف إلى ذلك إلى توجيه العمل و رأس المال.

بناء على تحديد أسباب التخلف و كيفية النهوض يمكن أن نتساءل من الذي يقوم بعملية البناء الاقتصادي؟

فمالك بن نبي يرى أن صدق الفكرة و مدى صلاحيتها و فعاليتها والعمل على نشرها بواسطة وسيط هو الإنسان و في وسط يسميه المعادلة الاجتماعية.

فالتغيير يبدأ بفكرة من الإنسان و ينتهي عند النسق الاجتماعي،أما ابن خلدون يرى أن الذين يقومون بعملية التغيير الاجتماعي بهدف البناء الاقتصادي هم الطبقة السياسية و أنظمة الحكم، فمالك بن نبي يمثل امتداد لابن خلدون ويرى أن الفكرة هي التي تتحرك في وسط المجموع بهدف التغيير والبناء الاقتصادي.

الخاتمة: الاستنتاجات والتوصيات

-اتبع مالك بن نبي المنهج العلمي بالاستخدام الاستقراء للقضايا التي درسها وفسرها، فقد كان ينطلق من الجزئيات (الأفراد) إلى الكليات، كما استخدم الاستنباط حتى يصل إلى فهم الظواهر الاجتماعية والاقتصادية.

-شرح مالك بن نبي الخصائص النفسية والاجتماعية في كل مرحلة من يمر بها المجتمع المتخلف والمجتمع المتقدم، كما تميزت آراء مالك بن نبي بإيجاد الحلول العلمية التطبيقية لإمكان إحداث التغيير الاجتماعي أولا بهدف البناء الاقتصادي واهتم بتوضيح الدور الوظيفي للإنسان في التغيير الواقع المتخلف انطلاقا من التغيير ذاتي نفسي.

-تميزت أراء مالك بن نبي بتحديد بعض المفاهيم والمصطلحات وربطها بالوظيفة الاجتماعية والاقتصادية ومن أهم هذه المفاهيم:

إنسان التنمية، البناء والتكديس، المعادلة الاجتماعية والمعادلة الاقتصادية، الاقتصادية القارة الاقتصادية الجنوبية والقارة الشمالية، الاستثمار الاجتماعي، علم اجتماع التنمية علم الاجتماع الاقتصادي.

-كما أكد مالك بن نبي على ضرورة والربط بين الواقع الاجتماعي والحلول المطروحة للبناء الاقتصادي في أي مرحلة من مراحل تطور البلدان المتخلفة والمتقدمة على حد سواء.

- رغم ما يحدث من تغيرات على الساحة العالمية في الميدان الاقتصادي وعلى مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية فان البلدان الإسلامية لا تولي أهمية للعنصر البشري.

-مالك بن نبي يرى انه من الوجهة النظرية يمكن لكتلة المواد الأولية أن تعمل على إعادة تكوين الكتلة العربية الأسيوية و دفعها من جديد إلى أن تسير في اتجاه العالمية، لا أن تكون مجرد إجراءات سياسية و لكي يكون لها تأثير أكثر فمن الواجب أن تعاد صياغة فكرتها في مصطلحات البقاء و كي تعبر عن اهتمامها بالمشكلات العضوية للإنسان نفسه على محور طنحة – جاكارتا.

-مالك بن نبي يرى انه هناك فجوة بين النظرية و التطبيق و بين الفكرة والسلوك فالتفكير في مشاكل القارة الاقتصادية الجنوبية يستدعي مراجعة عالم الأفكار و هذه المراجعة تهدف عمليا إلى إزالة المسائل الاجتماعية التي تفصل بين البلدان المتخلفة و المتقدمة هذا الاتجاه في الأفكار و التقارب بين القارتين في عالم الاقتصاد ينتج عنه تأثيرا على تطور العالم.

- يركز مالك بن نبي على ضرورة الاستثمار الاجتماعي لأن الاستثمار المالي كوسيلة للتنمية بالنسبة للبلدان النامية يشكل عائقا بل يمثل عبءا وخصوصا فيما يتعلق بخدمات الديون و مقارنة نسبتها إلى نسبة الصادرات.

-تميز مالك بن نبي بطرح رؤية جديدة فيما يخص عملية التنمية بحيث يرى إمكانية الانطلاق من التنمية للوصول إلى الاستثمار و ذلك بوضع العمل في طليعة القيم الاجتماعية و يرى بان التنمية تصنع و لا تشترى –لا تستورد– و ان عملية شراء منتوجات حضارة أخرى تعني التكديس لا البناء.

-إن عملية البناء الاقتصادي لا يمكن ان نتصور نجاحها ان لم يكن إنجازها اخذ في الاعتبار قيمة لعنصر البشري .

المصادر والمراجع:

- **ناصر دادي عدون، شعيب شنوف**، الحركية الاقتصادية في الدول النامية بين عالمية مالك بن نبي والعولمة الغربية،دار المحمدية العامة،2003،الجزائر.

-**شعيب شنوف**،الحركية الاقتصادية عند مالك بن نبي وتحديات العولمة ، رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر، 1994-2000
--**شعيب شنوف**،التنمية الاقتصادية في الدول الناشئة عند مالك بن نبي،حوار الأربعاء، جامعة الملك عبد العزيز بجدة، السعودية، مارس 2010
- **حازم الببلاوي** ،على أبواب عصر جديد، ط2، بيروت ، دار الشروق ، 1987،

- **عبد المجيد مزيان** ، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية،

- **لعويسات جمال الدين** ، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية ، دار الهومة ، الجزائر ، 2000م

- **آدم سميث** ، ثروة الأم ، الجزء الثاني،

-**فرانسيس فوكوياما** ، رأس المال الاجتماعي والاقتصاد العالمي ، مركز الإمارات للدراسات الاقتصادية

-**مزيان عبد المجيد** ، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون ، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988م.

Aglieta Michel, globalisation financières, economica, paris,

Baniafonna Calixte, quelle Afrique dans la mondialisation economique,pierrefite,1996

Malek bennabi,le problème des idées dans le monde musulman, édition elbay yinate, Alger,1990